ا**لمحاضرة الثالثة**

الفساد والحكم الراشد: عرف الانسان الفساد كظاهرة مرضية منذ وجوده على وجه الأرض وذلك نتيجة طبيعة نفسه المجبولة على حب الذات والأنانية والغيرة والحسد وحب التملك والتفوق... ومن ثم أصبحت هذه الظاهرة ملازمة للعلاقات الاجتماعية والتفاعلات الاقتصادية الدولية في مسار حركة المجتمعات، وعليه خصصت الأمم المتحدة يوما عالميا لمحاربة الفساد وهو يوم 9ديسمبر من كل سنة.

**تعريف الفساد:** تعني كلمة فساد في اللغة العربية التحول عن الحالة الصحية أو الصحيحة أو السليمة، فالفساد من المفسدة والمفسدة خلاف المصلحة أو الخروج عن الاعتدال، وفي المعجم **"الوسيط "** الفساد هو التلف أي إلحاق الضرر بالغير. كما عرفه قاموس **"أكسفورد"** بأنه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الواجبات العامة عن طريق الرشوة أو المحاباة. وعرفه القاموس الجامع **"ويبستر"** على أنه التحريض على الخطأ بوسائل غير قانونية مثل الرشوة. كما يعرف بأنه انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين. بمعنى الانحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل فئة من موظفي الدولة الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع وتتضمن الرشوة، الاختلاس، التغاضي عن الغش، التهرب الضريبي، الجريمة المنظمة .........وغير ذلك.

وقد وجدت إشارات للفساد في بعض الأفكار الاقتصادية القديمة، فقد حرم أفلاطون الملكية على طبقة الحكام كما حرم عليهم الزواج وتكوين عائلات لحمايتهم من إغراءات الفساد وذلك على أساس أن انحراف الحكام وفسادهم إنما يتم بدافع من غريزة حب المال، أو الضعف العاطفي اتجاه الأقارب، كما تناول ابن خلدون في المقدمة ظاهرة الفساد لأصحاب الدولة ووزرائهم والكتاب والشرطة، حيث يذكر أن الكثير من أصحاب الممالك والملك فروا من دولة إلى دولة ثانية بعد حصولهم على المال.هذا واستمر الفساد في الانتشار إلى يومنا هذا وتنوعت أشكاله ومظاهره إذ عرف الفساد في الحياة العامة على أنه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي، أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية أو تحقيق منفعة جماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي، وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل، ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية، وغير قانوني من ناحية أخرى.

**تعريف البنك الدولي :**على أن الفساد هو استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الشخصية.

**تعريف صندوق النقد الدّولي**: يتمثل في علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة من الأفراد.

**أما برنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الفساد:** فيعرف الفساد على أنه إساءة استخدام القوة لمآرب شخصية، إن هذا التعريف كما هو واضح يغطي القطاعين العام والخاص طالما أنه لم يربط القوة بالقطاع الذي يعمل فيه الفرد.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد طلبت من كافة الدول تجريم الأفعال الدالة على الفساد في قوانينها الوطنية، كما قدمت تعريفا واضحا ومحددا لجرائم الفساد الواردة في الإتفاقية، وهذه التعاريف أصبحت جزء من القانون الدولي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتنص الاتفاقية على تجريم الأفعال التالية:

-1رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.

2-رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

3-اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي.

4- المتاجرة بالنفوذ.

5 - إساءة استغلال الوظائف.

6- الثراء الغير مشروع

7-الرشوة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص .

8-- غسل العائدات الإجرامية.

كما تناولت الاتفاقية مواضيع الإخفاء وإعاقة سير العدالة ومسؤولية الشخصيات الاعتبارية والمشاركة والشروع والعلم والنية والغرض كعناصر مكملة للفعل الإجرامي. وبهذا تكون الإتفاقية قد تناولت كافة أفعال الفساد المعروفة والمعرفة في القوانين الوطنية .

**أسباب إنتشار الفساد:** مهما تعددت الأسباب الكامنة وارء بروز ظاهرة الفساد في المجتمعات إلا أنه يمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامّة التي تشكل ما يسمى بمنظومة الفساد، وتختلف في الأهمية من مجتمع لآخر ويمكن حصر تلك الأسباب فيما يلي:

**1-الأسباب الإجتماعية والثقافية**: تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات في ترسيخ ظاهرة الفساد، وذلك بعدم الإهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في النفوس ممّا يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم إحترام القانون.

بالإضافة إلى ظهور ممارسات الفساد الناتجة عن التقاليد الإجتماعية المكرسة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية كحالة توظيف الإنتماءات الفئوية والعشائرية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير مشروعة، وهذا كله لا يتفق مع طبيعة الدولة باعتبارها واقع سياسي وقانوني.

**2-الأسباب السياسية والاقتصادية:** يقصد بالأسباب السياسية غياب الحريات والنظام الديمقرطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والرقابة، أي عدم وجود نظام سياسي مستقر وفعال يستند إلى دستور ديمقراطي دائم يكرس لمبدأ الفصل بين السلطات بالإضافة إلى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في إدارة شؤون الحياة العامة.

أما الجانب الاقتصادي يتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار، وكذا إرتفاع البطالة وعدم رضى الموظفين على الرواتب والحوافز، بسبب غياب المساواة وفقا لمعيار الجهد والكفاءة، وكذلك الرغبة في الكسب السريع من طرف بعض الموظفين، من خلال التهرب الضريبي والجمركي، وعقد صفقات غير قانونية عبر الرشاوي والابتزاز، ضف إلى هذا كله غياب منظومة محكمة من آليات الرقابة والشفافية والمحاسبة تتعدى النصوص على الورق إلى التطبيق بصرامة وحزم على جميع الفاسدين داخل المؤسسات. كذلك هناك سبب آخر، وهو محاولة تحكم وتدخل الدولة والادارات في آليات السوق بالطرق البيروقراطية، من خلال التخطيط المركزي البعيد عن الواقع والغير مواكب للمتغيرات، فيسبب ذلك ضياعا للموارد والجهد والوقت.

**3-الأسباب الإدارية والقانونية**: إن أهم عوامل إنتشار الفساد في الدول النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد، فضلا عن الثغارت القانونية الناتجة عن غموض التفسيرات وعدم وضوح النصوص القانونية.

أما من الناحية الإدارية فإن ضعف الإدارة وسوء التنظيم، وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية وكثرة القيود والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية، وطول الزمن المستغرق لإنجاز المعاملات الإدارية، والحصانة النسبية للمسؤولين فيه من المساءلة والمحاسبة، وتطبيق نظام العقوبات وعدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، تكون في مجموعها الإدارة الفاشلة التي تؤدي بدورها إلى الفساد الإداري

**الأسباب البيولوجية :** أي الأسباب الوراثية والتي لها صلة بالجانب الجسمي للعامل، أي استعداداته النفسية والخلقية والتنشئة التي تلقاها وورثها من محيطه الأسري.

**أنواع الفساد:** ينقسم الفساد حسب انتشاره في المجتمع إلى فساد كبير وفساد صغيرأما الفساد الكبير فيقوم به المسؤولون الكبار في الدولة وفي المؤسسات الاقتصادية الكبرى (تزوير الانتخابات، تبييض الأموال، انفاق المال العام، إفشاء أسرار الدولة، الرشاوي،........)

ويقوم بالفساد الصغير الموظفون الصغار عادة، و يتمثل في الرشاوي الصغيرة، المحسوبية، المحاباة، التغيب عن العمل بدون مبرر وعدم احترام أوقاته، إفشاء أسرار الوظيفة، الوساطة......الخ. أما الفساد من حيث المجالات فيتمثل في الفساد السياسي، الفساد الأخلاقي، الفساد الاجتماعي، الفساد المالي والفساد الاداري.

**آثار الفساد:** ينجم عن الفساد، آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على القطاع العام والخاص وفي جميع مجالات الحياة، ويمكن إجمال هذه الآثار فيمايلي:

**آثار الفساد على الجانب الاقتصادي:** نقص مردودية المشاريع التنموية وطول مدة إنجازها وارتفاع التكاليف، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وغياب الجودة والتهرب الضريبي، و بالتالي تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة من طرف تلك المؤسسات للمواطنين والمستهلكين والعمال؛ مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي وضعف التنمية الناتج عن ضعف النمو الاقتصادي.

**آثار الفساد على الجانب الاجتماعي:** انتشار الفقر والجهل والامراض واتساع الفجوة بين الاغنياء الذين في يدهم السلطة والمال، والفقراء والطبقات العمالية المهمشة، ومن تم تقلص حجم الطبقة الوسطى التي هي صمام الامان الاجتماعي، وهذا يؤدي طبعا إلى العنف والاجرام والهجرة غير الشرعية... بسبب الشعور بالحرمان واللامساواة.

**آثار الفساد على الجانب السياسي:**  انسحاب المواطنين من الشأن السياسي لشعور هم بعدم جدوى إصلاح سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تعرض الدولة لأزمات وعدم استقرار في ما يخص الجانب السياسي بسبب عدم تعاون الاحزاب ورفضها لسياسات الدولة، وصول شخصيات سياسية غير كفأة وغير نزيهة إلى المناصب القيادية في الدولة، واستبعاد أصحاب الكفاءة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

**سبل محاربة الفساد:**

1-تبني النظام الديمقراطي الحقيقي القائم على الفصل بين السلطات والتعددية واستقلالية القضاء وحرية العالم...الخ.

2- تفعيل دور الرقابة البرلمانية والشعبية للمؤسسات الدستورية ذات المصداقية والتمثيل الحقيقي للمواطنين على الأجهزة التنفيذية

3- ادخال اصلاحات هيكلية واجرائية على التسيير الاداري بإدخال مفهوم حوكمة المؤسسات.

4- تكثيف برامج التوعية والتحسيس عبر وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي وكذلك من خلال المؤسسات التربوية والدينية ودور الثقافة... الخ.

5- تثمين قيم ومعايير النزاهة والكفاءة وروح المسؤولية واحترام القانون في تولي الوظائف.

6- شجيع دور االعالم في الكشف عن بؤر الفساد في المؤسسات والادارات

7- الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد من أعمال الانتقام أو المتابعات القضائية وغيرها من أساليب الضغط.

9- الردع وتسليط أقصى العقوبات على الفاسدين والمرتشين والمتواطئين معهم دون تمييز.

10- تعزيز آلية الشفافية في التعاملات المالية والاقتصادية وغيرها .

11- تقوية دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

12- تشجيع دور منظمات وجمعيات المجتمع المدني.

13 -تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والعابرة للحدود

14 – توفير مناخ من العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.